

واعادته ام لا **اجاب** قال في الخلاصة سيد
 محيي اراد رجل ان ينفق سناه ويبيي ثانيا احكم من
 الاول ليشركه لك وتاويله اذ لم يكن الباقي من اصل
 تلك المصلحة الماهل المحلة ان يهد مولودا ويهد
 سناه ويهد مولودا ويهد مولودا بل لكن من مال
 انفسهم اما من مال السيد فليشركه ذلك الامام
 القاضي **سئل** في شخص ساكن في ذلك وقفا
 عليه كان معلوم ولدي نظير حلو ولد كان ذبيحة للملك
 قد مر معلوما وزيدت عليه اجره كان زيادة مزر
 وقبل ذلك الناظر وساله الناظر بالزيادة فقال لا
 وليس يخفى خاوا ذلك كان ثم رفع الناظر الي حاكم
 صنف وحكم به للاول الحكم صحيح ام لا وهل ابرافسه
 سير في عليه ام لا وما الحكم **اجاب** اذ اجر
 الناظر المأثون صح العقد ولا عبرة بقول القائل انه
 حلو في الدين كان فان الجلو عن غيره **سئل**
 فيما اعتق منقوله من ان وجه الشخص من العقد
 صحيح ام لا وهل يشترط في صحة العتق حكم القاضي
 ام لا وهل يقبل قول السيد في ذلك بعينه حكم وشهد
 وهل يجب اشتراطها بعد العتق او لا وهل يقبل
 قول السيد عند عتق عند القاضي انه ما وطئه مدة
 ثلاث سنوات ام لا **اجاب** حيث اعتق واغترق

انه

انه اعتقها قبل ان يزوجها ثلاث سنين قبل ان يولد العقد
 صحيح ولا يشترط في صحة العتق حكم القاضي واذا اعتق
 السيد ام ولده تنقضي عتقها ثلاث سنين والسيد
 زوجها بعد انقضاء مدة كثره فلا يقبل قول الزوج في
 العقد الا اذا اقام البينة على ما ادعي **سئل**
 في واقف وقف موقوف على ثلثها ثلثها ثلثها
 سنين فاقول وان لا يدخل عقد اعلى عقد حتى يقضى مدة
 العقد الاول فاجرها الناظر عشر عقود فهل يصح الاجارة
 وما الحكم **اجاب** لا تصح اجارة والله اعلم **سئل**
 في رجل له على اجددين فاحاله لهما على شخص في الحال ان الحمل
 لا يشترط في الحال عليه شي قبل الحوالة صحبة ام لا وهل
 يلزم الحمل ثبوت دينه على المحال له عليه ام لا وما الحكم
اجاب مذهب مشايخنا لا يشترط ان يكون
 الحوالة على من لازم على المحال عليه بل يلزم المال على
 المحال عليه وان لم تكن دامت مشفولة بالدين للحمل
سئل في شخص توفي الي رحمة الله تعالى عن زوجة
 وولدين ذكروا نفي ثم تزوجت الانثى عن امه واجها لها
 واخذت لام فاحض الام من ابنتها وما يحض الاخف للام من
 اخنها وما الحكم **اجاب** للزوج في المسئلة اول
 الثمن وللوالدين ما بقي للذكر مثل حظ الانثيين واصل